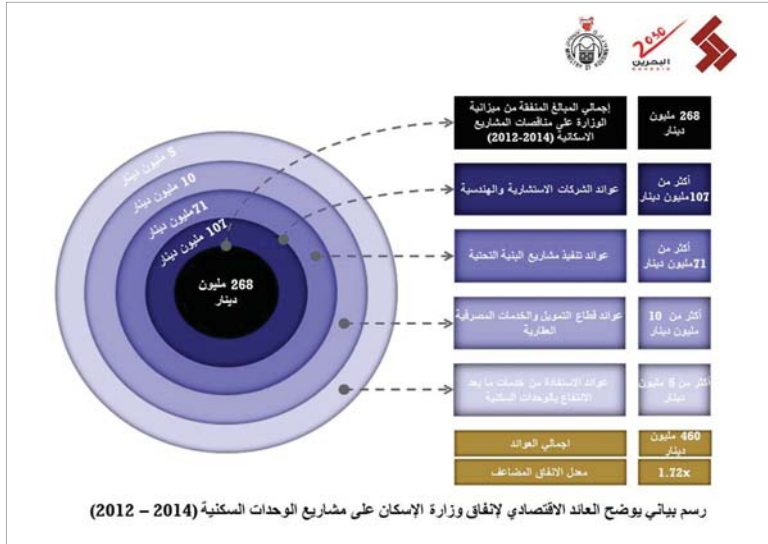


دراسة تؤكد تحويل الملف الإسكاني إلى رافد للاقتصاد الوطني... الحمر:

## تدفق 460 مليون دينار إلى الاقتصاد مقابل صرف 260 مليوناً على الإسكان



السنة	عدد الوحدات السكنية	إجمالي المبلغ الذي تنفقه وزارة الإسكان	حجم العوائد الاقتصادية
2012-2014	5,934	267 مليون دينار	460 مليون دينار
2013-2014	5,000	226 مليون دينار	388 مليون دينار
2014-2015	40,000	1.8 مليار دينار	3.1 مليار دينار



وزير الإسكان

ثمن وزير الإسكان باسم الحمر الدعم والاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة للملف الإسكاني بالمملكة عبر مسيرة استمرت 5 عقود، وهو الدعم الذي أسفر توفير آلاف الخدمات الإسكانية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من خلال المشاريع الإسكانية الكبرى، كمدينة عيسى ومدينة حمد، فضلاً عن المدن الإسكانية الخمس التي يتم تنفيذها حالياً.

وقال وزير الإسكان إن المشاريع الإسكانية التي تنفذها المملكة حالياً في المدن الجديدة والمحافظات الأربع تؤكد الدور البارز للحكومة الموقرة في مساعيها نحو تعزيز الاستقرار الاجتماعي للمواطنين، عبر توفير السكن اللائق لهم، مؤكداً أن الحكومة تركز على معايير جودة السكن واختيار أفضل المواقع لتنفيذ المشاريع الإسكانية، مع التركيز على أن تكون هذه المشاريع شاملة كل الخدمات والمرافق الأساسية.

كما أشاد الوزير بالدعم الكبير الذي يحظى به الملف الإسكاني من قبل مجلس النواب، ولاسيما على صعيد اعتماد تخصيص ميزانية إضافية لتنفيذ المشاريع الإسكانية في الميزانية العامة للحكومة، وهي الميزانية التي ستسهم بلا شك في تعزيز قدرة الوزارة على تنفيذ المشاريع والمبادرات المدرجة على الخطة الإسكانية وأكد وزير الإسكان في هذا السياق

وأوضح الحمر أن وزارة الإسكان قامت بدراسة ميدانية سعت من خلالها إلى تقدير مدى تأثير الإنفاق في الملف الإسكاني خلال الفترة من 2012 - 2014 على الاقتصاد الوطني من خلال خلق قيمة مضاعفة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك عبر عقود بناء الوحدات السكنية التي قامت للمواطنين.

وأشارت التقديرات إلى أنه مقابل كل دينار تم إنفاقه من قبل وزارة الإسكان خلال فترة الدراسة، يتضاعف المردود الاقتصادي المضاعف على الاقتصاد المحلي إلى ما يقارب 1.72 دينار. وبتحليل الدراسة التي أعدتها وزارة الإسكان، فإن قيمة المناقصات التي تم إرسائها خلال الفترة ذاتها والتي تضمنت بناء 5,934 وحدة

وأكد وزير الإسكان أن الاستمرار في دعم الملف الإسكاني بذات المنوال الحالي، سيسهم بلا شك في إثراء القطاعات الأخرى بمزيد من المكتسبات الاقتصادية التي تدر المزيد من العوائد على الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن الزيادة في الإنفاق على المشاريع الإسكانية ستعود بالنفع على الاقتصاد بالوجه العام وحلقة الملف الإسكاني على الوجه الخاص، مردفاً أن الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة والحكومة للقطاع الإسكاني بهذا المستوى المتنامي، يعزز من ثقة القطاع الخاص من مطورين عقاريين أو مؤسسات مالية أو شركات المقاولات في هذا الملف وما سيؤدي بلا شك لجل هذا الملف الاجتماعي صناعة اقتصادية كبرى.

المصرفية العقارية من القيمة المضافة بـ 10 ملايين دينار، بالإضافة إلى 5 ملايين دينار كقيمة مضافة للشركات التي وفرت احتياجات المستفيدين من الوحدات السكنية لتأثيث وحداتهم، الأمر الذي يعكس مدى الارتفاع الكبير في النشاط العقاري، وتحول هذا القطاع إلى صناعة كبرى ومؤثرة في اقتصاد المملكة. وتشير التوقعات إلى أنه بحسب الدراسة على المشاريع الإسكانية المدرجة على خطة الوزارة، والتي تشمل بناء 40 ألف وحدة سكنية، فإنه من المتوقع أن تقوم الوزارة بإنفاق 1.8 مليار دينار من الميزانية العامة للدولة وحصتها من برنامج التنمية الخليجي، محققة بذلك عوائد على الاقتصاد الوطني تقدر بـ 3.1 مليارات دينار.

سكنية، تقدر بـ 268 مليون دينار، ومن خلال الدورة الاقتصادية التي تشمل إسناد تلك المشاريع للشركات الاستشارية وتنفيذها من قبل شركات المقاولات المنفذة للوحدات المعينة وأعمال البنية التحتية، فقد بلغ التدفق المالي على الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ما يقارب 460 مليون دينار. وفند وزير الإسكان معادلة التدفق المالي على الاقتصاد الوطني من خلال المشاريع الإسكانية بالإشارة إلى أن الشركات الاستشارية والهندسية استطاعت أن تحقق عوائد خلال تلك الفترة تقدر بـ 107 ملايين دينار، فيما تقدر القيمة المضافة جراء المشاريع الإسكانية في قطاع تنفيذ البنية التحتية بـ 71 مليون دينار، بينما يقدر نصيب قطاع التمويل والخدمات

بإبرامها مع شركات المقاولات وشركات التطوير العقاري، وفي هذا السياق هدفت الدراسة إلى قياس التأثير المترتب من المصروفات في القطاع الإسكاني على الاقتصاد الوطني من خلال قياس التأثير المضاعف لكل دينار يتم صرفه لبناء وتطوير الوحدات السكنية. وأشارت التقديرات إلى أنه مقابل كل دينار تم إنفاقه من قبل وزارة الإسكان خلال فترة الدراسة، يتضاعف المردود الاقتصادي المضاعف على الاقتصاد المحلي إلى ما يقارب 1.72 دينار. وبتحليل الدراسة التي أعدتها وزارة الإسكان، فإن قيمة المناقصات التي تم إرسائها خلال الفترة ذاتها والتي تضمنت بناء 5,934 وحدة

### مساع لإبقاء البطالة في حدودها الآمنة

## حميدان يري مبادرة "كفاءة" لتوظيف البحرينيين



حميدان متوسطاً ممثلي مبادرة "كفاءة"

ان هذا الخيار الذي تنتهجه الوزارة يعزز فرص نجاح مشاريع تدريب وتوظيف البحرينيين، الأمر الذي يساهم في إبقاء البطالة في حدودها الآمنة، متطلعة إلى أن يكون مشروع "مبادرة" الذي يريعه وزير العمل من جانبها أشادت جنيفر يعقوب بتعاون وزارة العمل مع المبادرات الهادفة إلى رفع مستوى التأهيل والتدريب للباحثين عن عمل، مؤكداً

أمام توظيف المرأة البحرينية، موجهاً المسؤولين المعنيين في الوزارة بالتنسيق مع الشركة والجمعية للبلورة هذا المشروع بما يتماشى مع برامج ومشاريع وزارة العمل في تأهيل وتوظيف المواطنين. من جانبها أشادت جنيفر يعقوب بتعاون وزارة العمل مع المبادرات الهادفة إلى رفع مستوى التأهيل والتدريب للباحثين عن عمل، مؤكداً

وزارة العمل في تأهيل الخريجات الباحثات عن عمل، لافتاً في هذا السياق إلى أهمية التوجيه والإرشاد المهني خصوصاً لفئة الإناث في تحديد المسار المهني المستقبلي وتحديد نوعية الوظائف والتي تتطابق مع ميولهن ومهارتهن، مبيناً أن تغذية الشابات الباحثات عن عمل بهذه الثقافة والمهارات ستزيل الكثير من العوائق التي تعف

التقى وزير العمل، رئيس المجلس الأعلى للتدريب المهني جميل حميدان، نائب المدير الإقليمي لشركة هايبرستريم جنيفر يعقوب، بحضور رئيس الجمعية الدولية للتدقيق وضبط نظم المعلومات عادل إسماعيل العلوي، وذلك في مكتبه أمس الأول الثلاثاء. واطلع حميدان على مبادرة "كفاءة"، وهي مبادرة مشتركة بين الشركة والجمعية يريعاها وزير العمل، وتهدف إلى تمكين البحرينيات الباحثات عن عمل من الحصول على وظائف مناسبة من خلال اشرارهن في دورات تدريبية تتناول المهارات الأساسية وأخلاقيات العمل التي تعد من الركائز الأساسية في سرعة إدماجهن في سوق العمل، ثم إدخالهن برامج لتقييم مهارات وسلوكيات العمل لديهن. وأشاد الوزير بهذه المبادرة النوعية، موضحاً أنها تتلاقى مع رؤية

### النعيبي يثني على جهود "مركز رعاية الموهوبين"



قام وزير التربية والتعليم ماجد بن علي النعيبي بزيارة تفقدية إلى مركز رعاية الطلبة الموهوبين، اطلع خلالها على الأنشطة الصفية التي ينفذها المركز، وتشمل برنامجاً صيفياً وزيارات ميدانية يستفيد منها (80) من الموهوبين من جميع المراحل الدراسية خلال الفترة من 2 حتى 18 من شهر أغسطس الجاري.

وقام المختصون خلال الزيارة بتقديم عرض حول طبيعة البرامج الصفية والأهداف التي يسعى المركز إلى تحقيقها والفئات المستفيدة منها، مؤكداً أن البرنامج الصيفي لهذا العام يشهد تنوعاً في الخدمات والبرامج التي يقدمها المركز للطلبة حيث تنتهجها المعرفة بالخبرة والإبداع، سعياً من المركز إلى تحقيق أهداف المركز، كتوفير البيئة العملية والمعرفية الخصبة لرعاية المواهب الطلابية والاهتمام بها ليس خلال العام الدراسي فقط بل تمتد الخدمات التي يقدمها المركز لتشمل العطلة الصيفية. وبهذه المناسبة أثنى الوزير على الجهود التي يبذلها القائمون على مركز رعاية الطلبة الموهوبين، مثنياً على الدور الكبير الذي يضطلع به المركز في اكتشاف ومتابعة الموهوبين في شتى المجالات الإبداعية، والارتقاء بمستوياتهم الفنية والمهنية. ويتضمن البرنامج الصيفي عدة برامج إثرائية منها: فن الخطابة وفضاء الإبداع والخراطة الذهنية والذكاء المتعددة وتحدي الرياضيات والألعاب الذهنية إلى جانب ورش عمل متقدمة في فن الخط العربي وكيفية الوقوف بين يدي الجمهور والقائد الصغير والمقدمات الست وطريق النجاح.

### بالشراكة بين سوق العمل والتعليم العالي

## مذكرة تفاهم للتبادل المعلوماتي والتعاون البحثي



رياض حمزة بالتعاون المستمر الذي تبديه الهيئة مع المجلس، وأثنى على المرونة والاستجابة الفاعلة السريعة التي تبديها الهيئة في مختلف الملفات ذات العلاقة بقطاع مؤسسات التعليم العالي، مؤكداً أن هذا التعاون المعلوماتي والبحثي سيمكّن مجلس التعليم العالي من تحقيق أهدافه بدقة وكفاءة أكبر. الجدير بالذكر أن الهيئة تعتبر اليوم مركز معلومات أساسياً حول سوق العمل وتنمير بقاعدة معلومات ضخمة ترتبط ارتباطاً تقنياً متصلاً مع الوزارات والمؤسسات المعنية، بالإضافة إلى إمكانات جمع وتخزين جميع بيانات العمالة الوافدة مركزياً.

كما اتفق الجانبان على استحداث آليات تعاون مشتركة دائمة ومستمرة". وأكد الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل أسامة العيسى أن الهيئة لا تتوانى عن التعاون مع جميع قطاعات المجتمع، قائلاً: "إن الهيئة كجهاز تنفيذي رسمي يتكامل مع مؤسسات القطاع الحكومي الرزيلة فيما يحقق الصالح العام الذي يوازن بين مطبات مختلف قطاعات المجتمع، بغية تحقيق أهداف تنظيم سوق العمل بجعل العامل البحريني الخيار الأفضل لدى قطاع العمل الخاص". من ناحيته أشاد الأمين العام لمجلس التعليم العالي

أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل وبالشراكة مع مجلس التعليم العالي عن توقيع مذكرة تفاهم للتبادل المعلوماتي والتعاون البحثي. وجاء الإعلان عن الاتفاقية عقب اجتماع عقده الهيئة بقرها صباح امس في مبنى الهيئة مع مجلس التعليم العالي، حيث وقع الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل أسامة العيسى والأمين العام لمجلس التعليم العالي رياض حمزة مذكرة التفاهم للتبادل المعلوماتي بين المؤسسات حول خريجي التعليم العالي للتعرف على توارخ دخولهم سوق العمل، وحركتهم فيه، والتعاون في مجال إعداد الدراسات والبحوث العلمية، وإقامة المؤتمرات المشتركة لمتابعة مخرجات التعليم وتوجيهات سوق العمل، وتبادل الخبرات بين موظفي الجهتين في مجال البحث العلمي وتحليل البيانات الإدارية، بالإضافة إلى إقامة دورات تدريبية مشتركة في مجال البحث العلمي، وكل ما يخص سوق العمل وتحليل البيانات الإدارية. وقال العيسى على هامش توقيع الاتفاقية: "تدارس الجانبان إصدار مطبوعات بحثية وإحصائية مشتركة مختصة بواقع الخريجين الجامعيين في المملكة وارتباطات ذلك باحتياجات سوق العمل وفرص العمل

### 93% من موظفي البوليتكنك التحقوا بدورات تدريبية

ابتعثت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) بابتعاث نحو 93% من موظفيها في دورات تدريبية ومؤتمرات وورش عمل من شأنها أن تساهم في إكسابهم المعرفة والمهارات اللازمة لتطوير العمل والارتقاء بالبوليتكنك إلى مصاف المؤسسات التعليمية العالمية، وذلك وفق ما أكدته إحصائيات التدريب للعام 2014. وقالت اختصاصية تدريب مريم لوري إن إحصاءات التدريب للعام 2014 أوضحت أن نحو 18% من موظفي البوليتكنك التحقوا بدورات تدريبية وورش عمل ومؤتمرات قام بتنظيمها معهد الإدارة العامة (BIPA)، مشيرة إلى أن غالبية هذه الدورات معنية بالأمور المالية والإدارية والتسويق، وهي موضوعات ذات ارتباط وثيق بأهم الإدارات والأقسام الموجودة في البوليتكنك، الأمر الذي من شأنه أن يطور من أداء الموظفين والإدارة أو القسم المنتسبين إليه على حد سواء، مؤكداً حرص إدارة التدريب والتطوير بالبوليتكنك على جودة الدورات التدريبية المقدمة لموظفي الكلية ومردودها الإيجابي على الموظف المبتعث وعلى تطوير أدائه وأداء الدائرة التي ينتمي إليها. ومن جانبه، أكد القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبوليتكنك البحرين محمد العسيري حرص الإدارة التنفيذية بالبوليتكنك على تطوير موظفيها ومهاراتهم، إيماناً بكونهم العنصر الأساسي في تطوير أية مؤسسة، وأن تطور الموظف سينعكس على تطور المؤسسة ككل، وبالتالي يصبح الموظف مؤهلاً بشكل أكبر لنيل الحوافز والمكافآت التي ماقتت البوليتكنك تقدمها إلى الموظفين من موظفيها، وكان آخرها تكريم نحو 83 موظفاً في شهر أبريل الماضي. وأشار العسيري إلى أن الارتقاء بالموظف يقع من ضمن أولويات خطة البوليتكنك الإستراتيجية 2015-2018 المتوافقة مع برنامج عمل الحكومة -2015-2018، والتي تساهم في تحقيق رؤية ملكة البحرين 2030، متوجهاً بجزيل الشكر إلى إدارة التدريب والتطوير على جهودهم المخلصة في تدريب الموظفين وتطويرهم، وإلى الموظفين ككل على استجابتهم وحضورهم هذه الدورات ومساهمتهم الفعالة في تطوير البوليتكنك والارتقاء بها إلى مصاف المؤسسات التعليمية العالمية.